تظاهرات العراق مستمرة ومحتجون يعلنون إضراباً عن الطعام

«ائتلاف النصر»: الصراع لتحديد الكتلة الأكبر في البرلمان لمصالح سياسية

اعتبر «ائتلاف النصر» أن الصراع على تحديد الكتلة الأكثر عدداً في البرلمان هو «صراع مصالح سياسية وليس صراع حجج دستورية»، مبرزاً أن «الذين تناسوه بالأمس وشكّلوا الحكومة يستحضرونه اليوم لتشكيل حكومة».

ورأى «ائتلاف النصر» الذي يتزعمه رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي في بيان له أمس أن «الدولة لا يمكن أن تُبنى بتوافقات المصالح والاحتيال والاستقواء بل بالقانون والمسؤولية والمصالح الوطنية».

وشدد الائتلاف على أن الأهم اليوم هو «مهام المرحلة المؤقتة التي يجب إلزام الحكومة المقبلة بها، ولا مفرّ من أن تكون الحكومة المقبلة مستقلة عن هيمنة الكتل، وقادرة على إجراء انتخابات نزيهة، والقيام بإجراءات تضمن تلبية المطالب المشروعة للشعب».

وكان «تحالف البناء»، والذي يضم «ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، و«الفتح» أي الجناح السياسي للحشد الشعبي بزعامة هادي العامري، قد أعلن مؤخراً أنه الكتلة النيابية الأكبر في البرلمان العراقي، مؤكداً قرار الذهاب إلى رئيسي المحكمة والجمهورية بهذا الخصوص.

في سياق آخر، أفاد مراسل «الميادين» أن الرئيس العراقي برهم صالح «يحاول اختيار مرشح لرئاسة الحكومة يكون مقبولاً من جميع الأطراف».

وفي غضون ذلك أكد مستشار المرشد الإيراني للشؤون الدولية، علي أكبر ولايتي، خلال مقابلة مع «روسيا اليوم» أن الحكومة الإيرانية لا تدعم أي مرشح لرئاسة الحكومة العراقية بل تدعم كل من ينتخبه البرلمان العراقي.

وأشار ولايتي إلى أن التظاهر السلمي من حق الشعب العراقي، وعلى أي حكومة تنتخب أن تلبي مطالب الشعب.

واعتبر أن التطورات في العراق تتجه اليوم نحو تحقيق مطالب المتظاهرين، مضيفاً إن هذا يتحقق عبر تشكيل حكومة حريصة على حل مشاكل الشعب.

وأضاف قائلاً: «نحن لا ندعم أي مرشح لرئاسة الحكومة العراقية بل ندعم كل من ينتخبه البرلمان العراقي، ومن حق الشعب العراقي تعيين حكومته بنفسه، لم نجر أي مباحثات مع المسؤولين العراقيين لفرض أي مرشح لرئاسة الوزراء».

وتستمر التظاهرات في عدد من المدن العراقية أمس احتجاجاً على احتمال ترشيح قصيّ السهيّل لرئاسة الحكومة.

وأعلنت ساحات الاعتصام في العراق، عن بدئها الإضراب عن الطعام اعتباراً من يوم أمس لعدم تلبية مطالب المحتجين.

وقال مراسل «روسيا اليوم»: إن «المحتجين في بغداد والمحافظات الجنوبية بدؤوا حملة للإضراب عن الطعام، ووضعوا علامات على فم كل واحد منهم، تشير إلى إغلاقه وعدم تناول أي شيء».

وأضاف إن «المحتجين هددوا بعدم إنهاء الإضراب حتى تشريع قانون الانتخابات الذي يريدونه وتحقيق بقية مطالبهم وتكليف رئيس حكومة انتقالية وفق المواصفات التي وضعوها».

في حين أغلق محتجون عدداً من الطرق الرئيسة والتجارية المؤدية إلى مركز محافظة كربلاء بالإطارات المشتعلة.

أمّا متظاهرو ذي قار فأغلقوا جميع كليات المحافظة ودوائر المياه والبلدية والضريبة والتقاعد فيها.

وتشهد العاصمة العراقية بغداد وعدد من محافظات الوسط والجنوب موجة احتجاجات عارمة، تطورت في بعض الحالات إلى صدامات مع القوات الأمنية ما أدى إلى سقوط ما يقارب ٥٠٠ قتيل وأكثر من ٢٠ ألف جريح.

ورفع المتظاهرون سقف مطالبهم، بعد أن كانت تقتصر على محاربة الفساد وتحسين الحالة المعيشية، إلى المطالبة باستقالة الحكومة، مما أدى إلى استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي.

أمنياً أيضاً، قتلت قوّة من جهاز مكافحة الإرهاب العراقية ٦ إرهابيين من فلول تنظيم داعش شمال ديالى.

كما عثرت قوّة مشتركة من اللواء ٤٤ بالحشد الشعبي والجيش على ٥ أنفاق للتنظيم، في وادي الثرثار جنوب الموصل، معلنةً عن إطلاق عمليّة أمنية بدءاً من جنوب الحضر مروراً بوادي الثرثار ووصولاً إلى جسر أم العقارب جنوب المدينة.

وكالات

محتجون يقطعون الطرقات في مدينة النجف العراقية (رويترز)

واشنطن وأنقرة وجهان لعملة واحدة

رزوق الغاوي

بعد أن أخفقت الإدارة الأميركية في ممارسة الضغط العسكري على سورية بغية النيل من السيادة السورية، وخاصة بعد أن باتت الأزمة التي ألمت بسورية في خواتمها، ذهبت إدارة ترامب باتجاه ممارسة الضغط الاقتصادي على سورية عبر تمركز القوات الأميركية في المناطق التي تحتضن ثروة النفط الوطنية السورية، وفرض سيطرتها عليها وقيامها بالتنقيب غير المشروع عن النفط واستخراجه وبيعه إلى تركيا بعد تهريبه إلى خارج الأراضي السورية بمختلف السبل، في إطار عملية ممنهجة ذات شقين تكتيكي يتصل بالضغط الاقتصادي بعد استبعاد الضغط العسكري، وإستراتيجي يتصل بنية واشنطن السيطرة على النفط السوري حتى إشعار آخر.

بالتوازي، شرعت أنقرة بالإدلاء بدلوها في ميدان المشاركة في سرقة ما يتيسر لها من النفط واقتسام الغنائم النفطية مع شريكها الأميركي، كشرط لوقف عملياتها العسكرية، وهنا يبرز التفاهم الأميركي التركي على استبدال الضغط العسكري بنهب الثروة النفطية السورية، وزعم أنقرة توظيف بعض عائدات النفط المسروق لتغطية متطلبات المنطقة الآمنة المادية التي يسعى أردوغان لفرضها على سورية من دون أية مسوغات قانونية دولية أو إقليمية أو محلية مشروعة.

في السياق أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب مؤخراً بعد محادثاته في العاصمة البريطانية مع الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ، أن بلاده وضعت النفط في سورية تحت سيطرتها وبات في مقدورها التصرف به كما تشاء، لافتاً إلى أن تنظيم داعش الإرهابي حاول المحافظة على سيطرته على النفط السوري، غير أنه أخفق في ذلك وخاصة بعد سيطرة «قسد» عليه إلى أن وقع بين أيدينا حيث يمكننا أن نفعل به ما نشاء.

تجدر الإشارة هنا، إلى أن واشنطن التي رأت أن مصلحتها تقتضي عدم الانجرار نحو مواجهة عسكرية على الأرض السورية، أمسكت بالخيار الاقتصادي للاستمرار في احتلال بعض الأراضي النفطية السورية، علّ ذلك يمكنها من اللعب بالحل السياسي عبر توظيف احتلالها لتلك الأراضي بما يمكنها من تشديد ضغطها الاقتصادي عبر تدمير محطات تكرير النفط البدائية في ريف دير الزور، وكذلك تدمير خطوط نقل المحروقات التي بناها الأهالي لنقل النفط الخام بين شطرَي نهر الفرات، وإلغاء عقود استثمار فوضوي كانت «قسد» قد وقعتها مع بعض المستثمرين السوريين في ريفي الرقة ودير الزور لشراء النفط ومن ثم لتهريبه إلى العراق ومنه إلى الأسواق العالمية.

في السياق ذاته، سبق للرئيس ترامب أن قال: «إذا انضمّ إلينا الأوروبيون على الأرض، إلى جانب القوات الأميركية في سورية، فقد يسمح لنا ذلك بإعادة نشر مزيد من القوات هناك»، غير أن الأوروبيين أبدوا معارضتهم لهذه الرغبة الأميركية، حيث أعلن أمين عام حلف الناتو، أن الخلافات بين أعضاء الحلف في شأن شمال سورية لا تزال قائمة، قائلاً في اجتماع وزاري للدول الأعضاء في «التحالف الدولي» في واشنطن: «نحن متفقون على ضرورة الحفاظ على ما تم إنجازه في ما يخصّ عدونا المشترك داعش، ودعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق حل سياسي ثابت للمسألة السورية».

«مراسلون بلا حدود»: المحاكمة لم تحترم المعايير وإعدام المشتبه بهم لإسكاتهم إلى الأبد

القضاء السعودي يبرئ القحطاني ويقضي بإعدام ٥ أشخاص في قضية خاشقجي

قال النائب العام السعودي سعود بن عبد الله المعجب أمس أن المحكمة قضت بإعدام ٥ أشخاص وحكمت بالسجن على ٣ آخرين مدة ٢٤ عاماً في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

وكشف النائب العام السعودي في مؤتمر صحفي، أنه جرى التحقيق مع المستشار السابق للديوان الملكي السعودي سعود القحطاني لكنه لم يواجه اتهامات وتمّ الإفراج عنه، بالإضافة إلى الإفراج عن القنصل السعودي في تركيا محمد العتيبي، وأشار إلى أن التحقيقات أثبتت عدم وجود عداوة بين المدانين وخاشقجي.

بدوره اعتبر الأمين العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود» كريستوف ديلوار، في تغريدات له على «تويتر»، أن محاكمة خاشقجي «لم تحترم المعايير الدولية للعدالة، فالتحقيق فاشل وجلسات الاستماع مغلقة»، مبرزاً أن «غموض الإجراءات وإخفاء الأدلة لا يعطياننا فكرة عن أسباب الإدانة والبراءة».

وأكد ديلوار أن عقوبة الإعدام «لا تحقق العدالة»، مضيفاً: «يمكننا تفسيرها كوسيلة لإسكات المشتبه فيهم إلى الأبد، ولمنعهم من التحدث لتمويه الحقيقة».

بدورها قالت وزارة الخارجية التركية إن أنقرة تعتبر القرار الصادر عن محكمة سعودية في قضية مقتل خاشقجي «بعيداً عن تلبية التطلعات».

وكانت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تساءلت في كانون الثاني الماضي عن مكان القحطاني، وذكرت أنه شوهد مؤخراً في مدينة جدة وفق رواية أحد السكان، وفي مكاتب الديوان الملكي بالعاصمة الرياض، بحسب ما أفاد به شخص يعمل مع الحكومة.

وكالة «رويترز» كشفت في وقت سابق نقلاً عن مصادر مطلعة، أن مستشار ولي العهد السعودي سعود القحطاني، هو من أدار عملية قتل الصحفي السعودي المعارض جمال خاشقجي، من خلال اتصال عبر سكايب.

وخلال الأشهر الأخيرة، انتشرت شائعات عدة عن مصير القحطاني، أبرزها الحديث عن المواقع الحساسة التي ما زالت تحت تصرفه، في ظل إنكار إقالته من جميع مناصبه، بحسب وسائل إعلام أجنبية.

وقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في ٢ تشرين الأول عام ٢٠١٨ داخل قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول، وباتت القضية من بين أبرز القضايا والأكثر تداولاً في الأجندة الدولية منذ ذلك الحين.

وأصدر القضاء التركي في ٥ كانون الأول ٢٠١٨ مذكرة توقيف بحق القحطاني، والنائب السابق لرئيس الاستخبارات السعودي أحمد عسيري، للاشتباه في تورطهما بالجريمة.

وكالات

عباس في رسالة الميلاد: نأمل أن يكون ٢٠٢٠ عام الاستقلال وإنهاء الاحتلال

أعرب رئيس دولة فلسطين محمود عباس، عن أمله بأن يكون ٢٠٢٠ عام إنهاء الاحتلال، وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وقال في رسالة إلى العالم لمناسبة أعياد الميلاد المجيدة ورأس السنة الميلادية: «رغم المعاناة والظلم والقمع جراء الاحتلال المرير لأرضنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية، إلا أننا عقدنا العزم على الاحتفال بأعياد الميلاد المجيدة، ورأس السنة الجديدة، برسالة من الفرح والسلام إلى بقية العالم».

وأكد عباس أننا «سنواصل الكفاح السلمي من أجل تحقيق العدالة والكرامة والحرية وإقامة الدولة لشعبنا الصامد ليعيش في سلام على أرضه وأرض أجداده».

بدوره أكد رئيس الوزراء محمد اشتيه، في مستهل الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء التي عُقدت أمس في رام الله: «أن قيمنا الدينية والوطنية تسمو فوق كل شيء بما ينسجم مع قرار المحكمة الدستورية ووثيقة إعلان الاستقلال وصوناً لأعراضنا ووحدة مجتمعنا وسيادة القانون»، مؤكداً أن القانون فوق الجميع.

ورحب بإعلان مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية «فاتو بنسودا» عزمها فتح تحقيق شامل في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل ضد أبناء شعبنا في أراضي دولة فلسطين، بما يشمل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

وقال: «إن هذا القرار يحمل العديد من المعاني والدلالات، التي يأتي في مقدمتها اعتراف دولي بالألم والعذاب الذي ألحقه الاحتلال بشعبنا، وترسيم للحدود الجغرافية لدولة فلسطين على أساس حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، بما فيها القدس»، مؤكداً أن الملفات المطروحة أمام المحكمة الجنائية الدولية تتعلق بثلاث قضايا رئيسية هي: العدوان الإسرائيلي على أهلنا في قطاع غزة، وقضية الأسرى، والاستيطان، إضافة إلى أية اعتداءات يقترفها الاحتلال بعد صدور قرار المحكمة.

ودعا رئيس الوزراء الدول التي لها أي حضور اقتصادي أو مالي أو بشري في المستوطنات غير الشرعية المقامة على الأراضي الفلسطينية إلى المسارعة بالانسحاب منه تحاشياً لتعرض تلك الدول للمساءلة أمام القضاء الدولي.

وفا

الأردن يستورد الغاز من إسرائيل.. واليونان وقبرص على الطريق!

أعلنت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية «نيبكو»، بدء الضخ التجريبي للغاز الطبيعي المستورد من شركة «نوبل إنيرجي» الأميركية والذي يضخّ من حقل «ليفياثان» الإسرائيلي اعتباراً من بداية العام المقبل.

وقالت الشركة في بيان لها أول أمس إن «بدء الضخ التجريبي يأتي وفقاً للالتزامات المترتبة في الاتفاقية بين شركة الكهرباء الوطنية والشركة الأميركية».

وأوضح بيان الشركة أن الضخ التجريبي «يهدف لاختبار الجاهزية الفنية للبنية التحتية لبدء الضخ الفعلي، ويستمر لمدة ٣ أشهر، قبل بدء استقبال الغاز بشكل يومي، والمخصص لأغراض توليد الكهرباء».

وتحدث بيان الشركة عن أنها أقدمت على هذه الخطوة «بعد دراسات معمّقة للخيارات المتوافرة آنذاك، فالاستيراد من أي دولة عربية مصدرة للغاز سيتمّ بواسطة البواخر على شكل غاز مسال وسيكون بتكلفة أعلى، لعدم وجود حدود مباشرة مع الدول المصدرة للغاز».

وأشار البيان إلى أنه «عند التعاقد على استيراد الغاز من الشركة الأميركية، لم يكن الغاز المصري متاحاً للأردن، بل إن مصر ذاتها كانت تستورد أحياناً الغاز من الأسواق العالمية وتعيد ضخه من خلال ميناء الغاز في العقبة التابع لشركة الكهرباء الوطنية».

بدوره دعا رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطراونة إلى «منح صفة الاستعجال لمقترح قانون يمنع استيراد الغاز من إسرائيل».

وخلال جلسة للبرلمان الأردني طالبت النائبة وفاء بني مصطفى اللجنة القانونية بـ«الإسراع في اتخاذ قرار بشأن مشروع قانون إلغاء اتفاقية الغاز الإسرائيلي».

وكانت شركة الكهرباء الوطنية قد وقعت في أيلول ٢٠١٦ على اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي من حقل «ليفياثان» الإسرائيلي، مع شركة «نوبل إنيرجي» بعد مفاوضات استمرت عامين، حيث تمتلك الشركة الأميركية نحو ٤٠ بالمئة من الحقل.

ومدة الاتفاقية ١٥ عاماً ومحكومة «بسقف حدود مسؤولية على الطرفين»، يصل إلى مبلغ ١,٥ مليار دولار.

وواجه الاتفاق حملة الكترونية أردنية ضده تحت هاشتاغ #أسقطوا_اتفاقية_الغاز.

ونظمت «الحملة الوطنية الأردنية لإسقاط اتفاقية الغاز مع الكيان الصهيوني»، العديد من الوقفات الاحتجاجية خلال الآونة الأخيرة، كان آخرها أول أمس أمام مجلس النواب الأردني، لـ«دعم سن قانون يحظر استيراد الغاز من إسرائيل».

وباستخدام وسمي #أسقطوا_اتفاقية_الغاز و#غاز_العدو_احتلال، أطلقت الحملة حراكاً الكترونياً تفاعل معه الكثير من الأردنيين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وعبر الناشطون بكثافة على مدى أيام عن رفضهم للاتفاقية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي، رافضين أن يكونوا «شركاء» في جرائم الاحتلال، مطالبين بإسقاط الاتفاقية في أسرع وقت، لأنها تفيد «إسرائيل» المحتلة والمنتهكة لحقوق الفلسطينيين وتؤذي الأردن.

وفي سياق متصل أعلنت اليونان الأحد أن اتفاق خط أنابيب «ايست ميد» سيتم توقيعه مع قبرص وإسرائيل في الثاني من كانون الثاني القادم، وسط توتر بين أثينا وأنقرة حول استغلال موارد المحروقات في شرق البحر المتوسط.

وأفاد مكتب رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس في بيان له بأن الأخير سيوقع الاتفاق في أثينا مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس.

وأشار البيان إلى أن الاتفاق سيستكمل عندما توقع عليه إيطاليا أيضاً، دون ذكر مزيد من التفاصيل.

وخط أنابيب الغاز البالغ طوله ٢٠٠٠ كيلومتر سيكون قادراً على نقل ما بين ٩ و١١ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً من الاحتياطيات البحرية لحوض شرق المتوسط قبالة قبرص وإسرائيل إلى اليونان وكذلك إلى إيطاليا ودول أخرى في جنوب شرق أوروبا عبر خط أنابيب الغاز «بوزيدون» و«اي جي بي».

روسيا اليوم - أ ف ب- الميادين

«الدفاع» الروسية تتسلم المجموعة الأولى من أحدث منظومة «إس ٣٥٠ فيتياز»

بوتين يدشن خط قطارات عبر جسر يربط جزيرة القرم بروسيا

دشن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمس جسر القطارات، الذي يربط بين شبه جزيرة القرم ومقاطعة كراسنودار الروسيتين جنوب غربي البلاد فوق مضيق كيرتش بين بحري آزوف والأسود.

وبذلك يكتمل بشكل نهائي مشروع بناء جسر القرم، الذي ربط القرم بشبكة المواصلات البرية الروسية (سيارات وقطارات)، ما سيساهم في التنمية الاقتصادية لشبه الجزيرة.

وإيذانا بافتتاح السكة الحديدية الجديدة سافر الرئيس الروسي برفقة عمال شاركوا في بناء الجسر في قطار عبره، تحدث خلالها معهم عن المشروع الذي انطلق في شباط ٢٠١٦ وبلغت قيمته نحو ٢٢٧,٩٢ مليار روبل (نحو ٣,٨ مليارات دولار).

وألقى بوتين بعد وصوله إلى القرم كلمة، قال فيها إن روسيا أثبتت من خلال مشروع جسر القرم قدرتها على تنفيذ مشاريع بنية تحتية ذات مستوى عالمي، مشدداً على أن بلاده ستواصل تنفيذ مشاريع من هذا المستوى.

وأكد الرئيس الروسي على أهمية الجسر بالنسبة لشبه جزيرة القرم، حيث يؤمن ربطها بباقي الأراضي الروسية.

وانطلق أمس أول قطار من مدينة سان بطرسبورغ إلى عاصمة جمهورية القرم سيمفيروبول، وتستغرق الرحلة نحو ٤١ ساعة، على أن تنطلق أول رحلة من موسكو إلى سيمفيروبول اليوم الثلاثاء، وستستغرق الرحلة نحو ٣٣ ساعة.

ويعتبر جسر القرم فوق مضيق كيرتش أطول جسر في أوروبا ويبلغ طوله ١٩ كيلومتراً، ويتكون من قسمين: أحدهما للسيارات والثاني للقطارات.

وتم تدشين القسم الأول، المخصص للسيارات في أيار عام ٢٠١٨. وتم أمس تدشين القسم الثاني، المخصص للقطارات.

وفي الماضي كانت القطارات تصل من روسيا إلى القرم عبر أوكرانيا، لكن بعد عودة شبه الجزيرة إلى قوام روسيا في ٢٠١٤ أوقفت كييف عبور القطارات الروسية إلى الأراضي الأوكرانية.

وفي سياق آخر أعلنت شركة ألماز أنتي الروسية القابضة لصناعة وسائل الدفاع الجوي والفضائي أمس أنها سلمت وزارة الدفاع الروسية المجموعة الأولى من أحدث نظام صاروخي للدفاع الجوي بعيد المدى من طراز إس٣٥٠ فيتياز.

وجاء في بيان المكتب الصحفي للشركة حصلت وكالة «سبوتنيك» على نسخة منه أنه «أثناء التسليم تم وضع المعدات في ميدان التدريب حيث تم إجراء تحليقات جوية مصحوبة بأهداف جوية حقيقية وجرت اختبارات القبول بنجاح».

وجرت مراسم النقل في الـ ٢٢ من كانون الأول الجاري في ميدان كابوستين يار للتدريب بمنطقة أستراخان.

وتخصص منظومات صواريخ الدفاع الجوي من طراز فيتياز لاستبدال منظومات صواريخ الدفاع الجوي من طراز إس٣٠٠ بي إس المزودة بصواريخ من طراز في٥٥ إر التي انتهت مدة استخدامها عام ٢٠١٥.

يذكر أن منظومة إس ٣٥٠ فيتياز هي عبارة عن قاذفة إطلاق ذاتية الحركة تعمل بالتعاون مع جهاز رادار شامل الرؤية مع المسح الإلكتروني للمجال الجوي ومركز قيادة على قاعدة عربة خاصة من طراز (بي أي زي).

وفي سياق متصل نشرت شركة «سيفماش» الروسية للسفن مقطع فيديو بمناسبة حلول الذكرى الـ٨٠ لتأسيس الشركة.

وأظهر الفيديو رحلة بحرية قامت بها غواصة «الأمير فلاديمير» التابعة لمشروع «بوريه – آ» المطور والمصنعة في شركة «سيفماش». وتم تصوير الفيديو لأول مرة بواسطة مروحية مظهراً الغواصة البالغ طولها ١٧٠ متراً وهي أول غواصة تمثل مشروع «بوريه – آ» الروسي المحدث.

وتختلف الغواصة عن سابقاتها التابعة لمشروع «بوريه» غير المطور بملامحها الأكثر انسيابية وغياب منصات بارزة لإطلاق الصواريخ.

أما مواصفاتها التقنية والتكتيكية فتختلف عن مواصفات سابقاتها بوجود نظام اتصال وقيادة أكثر حداثة. ويتوفر فيها رادار مائي حديث كما تحسنت ظروف خدمة طاقم الغواصة.

وكالات

الرئيس الروسي يدشن جسر القطارات الذي يربط بين شبه جزيرة القرم ومقاطعة كراسنودار (رويترز)

بدء تشغيل المدار الثاني لمفاعل الماء في «أراك»

إيران: اتهامات البرلمان الأوروبي بشأن التظاهرات متسرعة

أكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيعي أن بلاده أحبطت الضغوط المفروضة عليها بفضل دبلوماسيتها الوطنية مشدداً على ضرورة توجيه الاهتمام للتماسك والقدرات الوطنية داخل بلاده وتعزيز السلام في المنطقة.

وقال ربيعي في تصريح له أمس إن «الحكومة الإيرانية استخدمت قدراتها الداخلية والدبلوماسية لتطوير البلاد والتركيز على حماية الإنتاج المحلي والاستقلال الاقتصادي والاعتماد على مواطن القوة والقدرات الوطنية».

وأوضح ربيعي أن زيارة الرئيس حسن روحاني إلى ماليزيا واليابان الأخيرة أظهرت إخفاق الحظر الأميركي على البلاد لافتاً إلى أن إيران تستخدم جميع القدرات المحلية والخارجية لإحباط العقوبات غير الإنسانية وتعزيز موقف إيران وحماية المصالح الوطنية.

بدوره أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي أن إيران تعتبر الاتهامات التي وجهها أعضاء البرلمان الأوروبي ضدها إجراء متسرعاً وغير مبرر يرتكز على تشويه الحقائق ويستند إلى معلومات لا أساس لها من الصحة.

وقال موسوي في تصريح للصحفيين أمس حول قرار البرلمان الأوروبي بشأن الاحتجاجات التي شهدتها إيران مؤخراً إن طهران «كنظام ديمقراطي تعتبر حرية التعبير والاحتجاجات السلمية حقاً طبيعياً وقانونياً لمواطنيها حيث التزمت به دائماً وهي كباقي الدول الأخرى المستقلة تؤدي مسؤولياتها القانونية في ضمان الأمن القومي للبلد والتصدي للعصابات المسلحة التي تستهدف الأبرياء وتسلب أموالهم وتدمر ممتلكاتهم».

وانتقد موسوي صمت البرلمان الأوروبي حيال الحظر الأميركي غير القانوني وغير الأخلاقي على إيران، معتبراً أن عدم إدانته يشكل انتهاكا لحقوق الشعب الإيراني، داعياً أعضاء البرلمان الأوروبي إلى الإنصاف والواقعية وزيادة القدرة على تحمل الأفكار والمعايير المعارضة.

وكان الرئيس الإيراني حسن روحاني وصف السبت طريق العقوبات بحق بلاده بأنه «طريق مسدود ويضر بالجميع»، مشيراً إلى أن خرق الحظر على إيران مسؤولية الجميع وأن أميركا ستعدل في النهاية عن قرارتها الظالمة ضدها.

في غضون ذلك بدأ في إيران أمس تشغيل المدار الثاني لمفاعل الماء الثقيل المستخدم لأغراض بحثية في مدينة أراك، الذي يتضمن المبدلات الحرارية والأحواض المركزية ومضخات النقل.

ويهدف هذا المفاعل إلى اكتساب المزيد من الخبرة والمعرفة التقنية وتدريب الكوادر الإنسانية وإيجاد الأرضية اللازمة لتحقيق التنمية بمجال فيزياء النيوترون والهيدروليكية الحرارية وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والصناعية والزراعية.

ويشارك في مشروع إعادة تصميم وصنع هذا المفاعل عدد من الخبراء والاختصاصيين بمختلف المجالات من داخل إيران حيث يعد هذا المشروع من المشاريع الأكثر تعقيداً في مجال الصناعات النووية ويحظى بأعلى درجات المعايير الدولية.

يذكر أن إعادة بناء المفاعل في أراك ليكون مختصاً بالأبحاث النووية للأغراض السلمية وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والصناعية، كانت من شروط الاتفاق النووي الذي توصلت إليه طهران والسداسية الدولية في عام ٢٠١٥.

وكالات